

ميدل إيست آي: هكذا تمكن المحكمة العليا الإسرائيلية من تعذيب الأسرى الفلسطينيين



الاثنين 13 مارس 2023 10:59 م

أوضح موقع " ميدل إيست آي " البريطاني أنه بينما يحتج الإسرائيليون على حرب رئيس الوزراء " بنيامين نتنياهو " ووزير الأمن القومي " إيتامار بن غفير " على القضاء، تسمح المحكمة العليا في إسرائيل باستخدام القضاء لتعذيب المعتقلين الفلسطينيين [] وقال في مستهل في مقال كتبه المحامية والناشطة الفلسطينية " جنان عبده ": " في 29 ديسمبر 2022، استسلمت المحكمة العليا مرة أخرى لمطالب الدولة فيما يتعلق بقضية ظروف السجن وحجم الزنازين بشكل خاص [] ووافقت على طلب الدولة ومددت، للمرة الثالثة، الموعد النهائي لتوسيع المساحة المعيشية للمعتقلين حتى 31 ديسمبر 2027 ".

وتابع: " في معظم الدول الغربية، يتراوح حجم زنازين السجون القياسية بين 6 و 12 مترًا مربعًا، بينما في إسرائيل، يقل حجمها عن 3 متر مربع ".

ورداً على التماس قدمته منظمات حقوقية إسرائيلية بما في ذلك جمعية الحقوق المدنية، أصدرت المحكمة العليا أمرًا في يونيو 2017 لتوسيع المساحة المعيشية للأسرى إلى 4.5 متر مربع - مما يمنح مصلحة السجون الإسرائيلية مهلة أولية قدرها تسعة أشهر [] بدأ أن الحكم يعترف بالظروف المعيشية القاسية والمهينة وغير الإنسانية التي يعيشها الأسرى [] وفي البيان الافتتاحي للقرار، كتب القاضي " يتسحاق عميت " أن " المجتمع يتم تقييمه ... من خلال معاملته للسجناء ". وأشار إلى أن " حرمانهم من حريتهم بالحبس لا يعني حرمانهم من حقهم في الكرامة، وهو ما ينبع من حق الأسير في تحديد الحد الأدنى من مساحة المعيشة ".

ومع ذلك، على الرغم من هذا البيان، وافقت المحكمة على الإبقاء على هذه الشروط لمدة خمس سنوات إضافية والتي أصبحت بعد ذلك 10 سنوات من الحكم الأولي []

غير صالح للبشر

في عام 2014، قدمت جمعية حقوق المواطنين، وأطباء من أجل حقوق الإنسان، ومنظمات أخرى التماسًا إلى المحكمة العليا لمعالجة الاكتظاظ في السجون الإسرائيلية وإجبار الدولة على زيادة مساحة معيشة الأسرى فورًا إلى 4.5 متر مربع كمساحة مؤقتة [] وجاء في الالتماس أن الأسرى يجبرون على قضاء ساعات من يومهم في الفراش، دون القدرة على الحركة أو الوقوف، والذين يتشاركون في الزنزانة غير قادرين على الوقوف أو المشي في نفس الوقت في المساحة المحدودة [] وأضاف الموقع أنه " نتيجة لذلك، يُجبر الأسرى في كثير من الأحيان على أداء روتينهم اليومي بالكامل في السرير، بما في ذلك تناول الطعام [] كما أن الاكتظاظ يتسبب في اختناق الزنازين ويضر بصحة السجناء ويزيد الاحتكاك بينهم ".

وهو أبعد ما يكون عن الحجم المقبول في البلدان التي تعتبر ديمقراطية (8.8 متر مربع) وعن الحد الأدنى المعتمد من المؤسسات الدولية لضمان ظروف معيشية مناسبة معقولة []

ولسوء الحظ، ظل الوضع في السجون الإسرائيلية على ما هو عليه منذ عقود، لكن الدولة لم تفعل شيئًا لتقديم حلول أو إجراء تغييرات [] وبحسب " ميدل إيست آي "، حذر الدفاع العام الإسرائيلي في تقريره السنوي 2019-2020 من اكتظاظ السجون وانتهاكات حقوق الأسرى [] ووصف التقرير الأوضاع السائدة في السجون بأنها " انتهاك خطير لكرامة الإنسان ". وانتقد الحجم الضيق للزنزانة البالغ 2.5 متر مربع، مؤكدًا أنها " صغيرة للغاية حتى بالنسبة لساكن واحد ".

وكرر التقرير الدعوات السابقة للتوقف الفوري عن احتجاز السجناء في هذه الزنازين، معتبرة أنها " غير صالحة للإنسان ". كما أشارت إلى أن مساحة زنزانة السجن اليوم أقل من نصف الحد الأدنى المعتمد من قبل مصلحة السجون الإسرائيلية، وهي سلطة الرعاية الرئيسية التي حددت 6 أمتار مربعة كمساحة معقولة [] كما أكد تقرير الدفاع العام، أن هذا الأمر لا يؤثر فقط على حقوق الأسرى، بل ينتهك أيضًا التزام الدولة بالامتناع عن العقوبة القاسية وغير الإنسانية والمهينة، وهي معيار أساسي من معايير القانون الدولي []

عدم الامتثال

وأردف "ميدل إيست آي": "في 13 يونيو 2017، أمرت المحكمة العليا الدولة بزيادة الحد الأدنى من منطقة المعيشة في السجن ولتسهيل تنفيذ هذه الإصلاحات، قسمت المحكمة العليا العملية إلى مرحلتين: الأولى تمنح الدولة تسعة أشهر لزيادة مساحة المعيشة للسجناء إلى 3 أمتار مربعة (لا تشمل المراوح والاستحمام). وتسعة أشهر إضافية من حكم المحكمة لزيادة مساحة المعيشة إلى 4.5 متر مربع ستشمل المرحلة الثانية".
ومع ذلك، في 5 مارس 2018، قبل أسبوع من انتهاء الموعد النهائي لإصلاحات المرحلة الأولى، قدمت الدولة طلبًا إلى المحكمة لتأجيل التنفيذ لمدة 10 سنوات من الحكم الأولي حتى عام 2027. رفض الملتمسون هذه المزاعم، بحجة أن الدولة لم تتخذ أي إجراء لبناء مراكز احتجاز جديدة، وكرروا ملاحظة المحكمة العليا حول المرافق غير الملائمة، والتي تم بناء العديد منها خلال فترة الانتداب البريطاني كما عارضت اقتراح قضية تتعلق بالسلامة العامة، ووصفتها بـ "التهديدات الخاملة التي تهدف إلى ترهيب المحكمة".
وانتقدت المحكمة بشدة تصرفات الدولة ورفضت في البداية طلب الدولة وهو ما دفع الدولة إلى تقديم خطة لبناء أجنحة جديدة لمئات الأسرى الأميين وزيادة الإفراج الإداري الذي سينتج عنه إخلاء نحو ألف مكان احتجاز.
بالنسبة للمرحلة الثانية من الحكم - ضمان مساحة معيشة بحد أدنى 4.5 متر مربع لكل سجين بحلول ديسمبر 2018 - لم تحرز الدولة أي تقدم في هذا الشأن.

ثغرة التعذيب

في إشعار صادر في 29 يوليو 2018، أبلغت الدولة المحكمة بخطتها لإنشاء مراكز جديدة بحلول عام 2026 لإيواء السجناء الذين استجوبهم الشاباك، جهاز الأمن الإسرائيلي. كما أعلنت عن نيتها تقديم التماس للمحكمة العليا لتعديل حكمها من أجل إعفاء منشآت الشاباك من توسيع المساحة المخصصة للسجناء حتى عام 2027. وحاليًا، تبلغ مساحة خلية الشاباك 2 متر مربع أو أقل.
عارض الملتمسون الذين يمثلون مختلف مجموعات حقوق الإنسان طلب الدولة، بحجة أنه يجب أن تحظى هذه الفئة من السكان بالأولوية في الجهود المبذولة لتكثيف ظروف السجن مع حكم المحكمة وأن تأجيل موعد تنفيذ الحكم ثمانين سنوات على الأقل غير معقول.
ثم جادلت الدولة بأن توسيع مساحة معيشة السجناء سيضر بقدرة الشاباك على الحصول على المعلومات وسيؤثر بشدة على عدد التحقيقات التي يتم إطلاقها في كل مرة.
وأضاف "ميدل إيست آي": "من المفارقات أن تبريرها استند إلى الاعتراف الكامل بأن مساحة معيشة المعتقلين، تحت الحد الأدنى من المساحة، تشكل بوضوح أداة للتعذيب والضغط من أجل "الحصول على معلومات" أو اعترافات من المعتقلين الفلسطينيين".
في عام 2022، وافقت لجنة برلمانية إسرائيلية بالإجماع مرتين على مشروع قانون لتعديل قانون العقوبات (صلاحيات الاعتقال، مكان للعيش في مراكز احتجاز الشاباك)، والذي يستثني أيضًا مراكز احتجاز الشاباك من توسيع المساحة المعيشية للسجناء حسب أوامر المحكمة العليا.
أدى طلب الدولة بتأجيل تنفيذ متطلبات المساحة الجديدة إلى دخول المحكمة في دوامة في حين أن لديها القدرة على تمديد المواعيد النهائية، إلا أنها لا تستطيع القيام بذلك إلا في مناسبات نادرة.
وكما ورد في قرار المحكمة، فإن "تمديد المواعيد النهائية يمكن أن يؤدي إلى استمرار الوضع غير القانوني القائم في الإضرار بتوقعات الأطراف من الاعتماد على المحكمة، والإضرار بوضع حد للتحكيم، وأيضًا، التمديدات في حالات لا داعي لها سيؤدي إلى الإضرار بمبدأ سيادة القانون".
ويعني هذا القرار أن المعتقلين والأسرى في السجون الإسرائيلية سيستمرّون في العيش في ظروف قاسية وغير إنسانية لمدة خمس سنوات إضافية.
وهذه الظروف، بحسب تقرير الدفاع العام، "تعتبر انتهاكًا صارخًا لحقوق المعتقل وكرامته وصحته وخصوصيته، وتتفاقم بسبب قسوة الظروف المعيشية".
وختم "ميدل إيست آي": "الأمر المثير للقلق هو أن هذه الظروف القاسية عند إضافتها إلى المعاملة غير الإنسانية تصل إلى حد التعذيب، خاصة في مراكز احتجاز الشاباك - المستثناة من أمر المحكمة - حيث يسود البرد القارس، والضوضاء التي تصم الأذان، والحرمان من النوم، والقيود على الحركة، والمنع من الخروج إلى الفناء، والطعام السيئ، ونقص الأسرة والبطانيات، وسوء النظافة، ووظائف تعذيب أخرى".
<https://www.middleeasteye.net/opinion/how-israel-high-court-enables-torture-palestinian-prisoners>